الدولة تساند اصحاب المصنع وتلومهم فقط..

..لعدم اتباعهم اساليب "ذكية" في اتهام حقوق العمال !

منذ عدة تزيد على اسبوعين وحوالى ١٥٠ عامل لبناني معروضون للصرف ، يعتصم معظمهم خارج المعمل بانتظار تحقيق مطالبهم الشرعية بواسطة « الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين » (الياس الهبر) ووساطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، التي تميز موقفها بالسلبية تجاه العمال ، بل وبلوم ادارة المعمل لانها لم تتبع اسلوبا اذكى من الذي اتبعته للتخلص من العمال الحاليين !

المعمل هو معمل « ماليبان » للزجاج في بر الياس ، حيث يعتصم معظم العمال خارجه ، بعدما اغلقت الادارة الباب في وجههم لمنعهم من الدخول ، واوقفت الافران عن العمل ، لاجل غير مسمى ، واقفلت الوساطة بابلاغ وزارة العمل بذلك مهددة بافقال المعمل وتسريح جميع العمال من العمل .

والمشكلة تعود الى اكثر من شهر عندما تقدم العمال بطلب وساطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من اجل تحقيق مطالب العمال الحيوية المشروعة . وقد حرص العمال آنذاك على الالتزام بقانون الوساطة والتحكيم الذي يحرم على كلا الطرفين القيام باي عمل من شأنه عرقلة سير الوساطة بطريقها الطبيعي .

ولكن ادارة الشركة لم تهتم بهذا الالتزام ، وخرقت القانون عندما لجأت الى صرف رئيس اللجنة النقابية من العمل من دون اي مبرر شرعي ، مما دفع العمال الى اعلان الاضراب العام لحمل الشركة على ارجاع رئيس اللجنة المعروف وتحقيق المطالب التي من اجلها قدم طلب الوساطة .

وقد ركز العمال على ان القصد من اعلان الاضراب هو المحافظة على ديمومة عمل العمال ، وذلك بضمان عدم تعرضهم للصرف الكيفي ، ومن اجل تحقيق مطالبهم المشروعة ، موضوع الوساطة وبعدما افشلت الادارة الوساطة وهددت بتسريح العمال وافقال المعمل .

وقد تقدم العمال بالمطلبين التاليين :

■ اولا : في حال افقال المعمل ، يجب دفع اجور العمال كاملة بما فيها ايام الاضراب ، ودفع جميع التعويضات وكافة الموجبات على اساس ثلاثة اضعاف .

■ ثانيا : في حال عدم تقيد الادارة بالمطلب الاول لجهة التعويضات ، فعلى الشركة ان تدفع للعمال حقوقهم كاملة ، على ان يصار توقيع تعهد بمثابة عقد خطي لكل عامل على انفراد ، ويقضي باعادته الى العمل فور عودة المعمل لمتابعة انتاجه . وان يكون هذا التعهد مدته سنتان من تاريخ توقيعه ، وفقا لما جرى ويجري مع المؤسسات التي صفت اعمالها في بيروت .

في الواقع حاولت الادارة ضرب اللجنة التي تمثل العمال ، ولكن العمال شعروا بالخطة والتفوا حول اللجنة ، رغم تهديد الادارة ، التي نفذت تهديدها فعلا واقفلت المعمل : فقد فوجيء العمال باقدام الادارة على سحب بطاقات دوامهم، فما كان منهم الا ان سحبوا بطاقات الموظفين كافة، واعلنوا بانهم لن يخرجوا من المعمل الا بعد اغلاقه بالشمع الاحمر ، اي بعد خروج الموظفين، وطالبوا بتعويضات مماثلة لتلك التي اخذها العمال المصروفون في سنة ١٩٧١ ، وبتعهد الادارة الخطي بان تجيء بالعمال الذين صرفهم

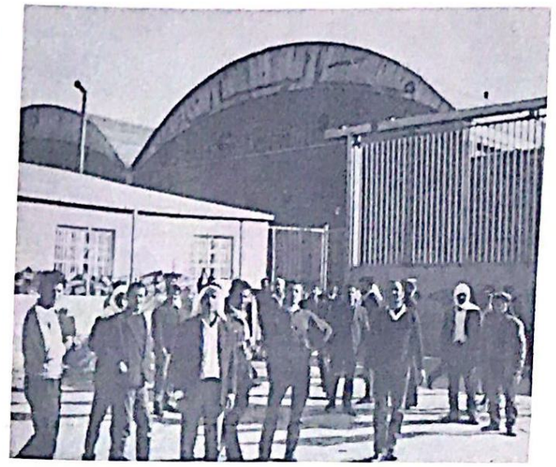

عندما تعود وتفتح المعمل ، على اساس انهم احق بالعمل .

وتعود بداية مشاكل عمال معمل « ماليبان » مع الادارة الى عام ١٩٦٩ الذي شهد الاضراب الاول . لقد كان عدد العمال فيه آنذاك ٤٠٠ عامل لبناني بينما كان المسؤولون عنهم اثنان من الاجانب (انكليزي وايطالي) . وكانت الادارة تتبع اسلوب التسريح الكيفي ، ولكن كان للادارة دوافعها : كانت تحرص على تسريح العمال بعد مضي ٩ او ١٠ اشهر على عملهم بحيث لا يفقوا الفترة القانونية التي يحق لهم بعدها الحصول على التعويض في حال الصرف ! كما كانت تحرص على التخلص من هؤلاء العمال الذين ينشطون بين زملائهم فيما يتعلق بتحقيق مطالبهم المشروعة كعمال !

واعلن العمال اضرابهم الاول ، ونضمنت مطالبهم زيادة الاجور ، رفع مسؤولية الاجانب عنهم ، وتحديد مسؤوليتهم ، وتأمين الخزائن اللازمة لوضع طعامهم وملابسهم .

ولكن الادارة قامت برفع اجور بعض العمال فقط ، متعمدة اتباع الاسلوب المألوف لشق الصف المطالبي الواحد وفرط تضامنهم ، بينما رفضت بقية المطالب ، حتى مطلب توفير بعض الخزائن بحيث لا يبقى طعام العمال على الارض ! وفي ٢٥ ايار ١٩٧١ ، اعلن العمال اضرابهم الثاني ، وتضمنت مطالبهم :

١ – زيادة الاجور .

٢ – دفع غلاء المعيشة ما بين ١٢ الى ٤٠ ليرة .

٣ – رفع ضريبة بلدية تمثايل عن العمال الصحي ساري المفعول ، والضمان الاجتماعي ومائة ليرة تدفع على ٣٠ شهرا ، ايضا توقيع اتفاقية مع الادارة تتعهد فيها بارجاع العمال المسرحين ابتداء من ٥ كانون الاول .

ولكن الذي حصل هو ان مدير المعمل « باغرمان » وافق على هذه المطالب مع مدير العمال . ولكنه افبل من منصبه بعد ذلك بسبب موافقته ، وجيء بمدير جديد للمعمل ، وهو انكليزي ايضا ، ويدعى مايو .

لقد افبل بالغرمان ، او ربما نقل الى فرع آخر للشركة حتى لا تكون مسؤولا في تاريخ ما كانون الاول عن تنفيذ الاتفاق بارجاع العمال المسرحين ، وحتى يكون هناك مدير آخر لم يوقع على الاتفاق ويستطيع الزعم بانه ليس ملزما به لانه لم يوقعه !

لذلك اعلن العمال في ٥ كانون الاول اضرابا عاما لمدة ١٢ ساعة ، وطلب الى الاتحاد الوطني للنقابات الحضور الى المعمل ، حيث وقع العمال تفويضا للاتحاد بالمساندة .

ولكن اين كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ؟

عباس فرحات مدير عام الوزارة كان رايه بان الادارة قد « اخطأت » بالتعامل بهذا الشكل مع العمال ، لقد قال بانه كان على الادارة ان تتبع اسلوبا افضل : ان تقدم على تسريح العمال تدريجيا ، بمجموعات صغيرة ، ولا تدري العمال الا بعد ان يكونوا قد اصبحوا كلهم خارج المعمل !

واتفق العمال مع الادارة على ان تتعهد بان لا تؤمن حاجتها الى العمال في المستقبل ، الا من العمال المصروفين ، وعلى انه يحق للعامل الذي عمل سنة كاملة او اقل من سنة ، شهري انذار ، بينما يحق لهؤلاء الذين عملوا من سنة الى ٣ سنوات ، ٣ اشهر انذار . بينما بقي في العمل هؤلاء الذين عملوا في المعمل اكثر من ثلاث سنوات .

وبالفعل بدأت الادارة تأخذ من العمال المصروفين ، ولكنها راحت تتبع اساليب اخرى للتخلص من العمال ، راحت تتبع سياسة المضايقة والارهاق ، فمعين عاملين مثلا لعمل يحتاج الى حوالى ٥ ايدي عاملة ، لارهاق العامل و « تطفيشه » . احد العمال وكان يدعى محي الدين ، مات الى اثر حادثة في المعمل اصابته في يده ، وقد فقدى نتيجة اهمال جرحه وعدم توفير العناية الصحية اللازمة له !..

ومرة اخرى اضطر العمال الى اعلان الاضراب وطالبوا :

١ – زيادة الاجور .

٢ – زيادة نسبة العمال في المعمل .

٣ – تامين وسائل النقل للعمال .

٤ – توقيع عقد عمل جماعي بين الادارة والعمال كذلك طالب العمال اضافة الى ذلك ، وجود كشف على صندوق الخصومات ، لان هذا الصندوق هو من حق العمال بينما الادارة هي التي تتصرف بالمبلغ ، وقد رفضت الادارة هذا المطلب . كما انها اعلنت في الحوار الذي كان دائرا في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بوجود رئيس الاتحاد الياس الهبر بانها لن تزيد الاجور قرشا واحدا ، ولن تزيد نسبة العمال في المعمل ، كما اعلنت نيتها في تخفيض نسبة الموجودين حاليا !

وقد لمس العمال خطوط المؤامرة التي اعدتها الادارة بتواطؤ وزارة العمل في موقفها السلبي من حقوق العمال المشروعة ، بضمان ديمومة العمل للعامل وبتوفير الظروف اللائمة للعمل والانتاج . فقد ركز العمال على حرصهم باستمرار عمل المعمل . واشاروا الى سنة ١٩٦٩ عندما كان في المعمل فرن واحد . كان معطى ٢٢ طنا في ٢٤ ساعة ، وبسوعب عمل ٣٠٠ عامل !

لقد قالت الادارة آنذاك بان المعمل يربح ، والانتاج يزدهر ، لذلك فانها سحبتي فرنا آخر . وعندما انتهى القرن الثاني شعر العمال بان القرن الثاني يجب ان يزيد الانتاج . ولكن الذي حصل ان المسؤولين الاجانب اخفقوا فيما بينهم ، في الوقت الذي لا وجود لمسؤول اداري او فني لبناني ، وانخفضت نسبة انتاج الافران بحيث اصبح الاثنان معا يعطون فقط ، ما بين ٢ الى ٣ طن كل ٢٤ ساعة !

يقول العمال بانهم تحسسوا المسؤولية آنذاك . كانوا حريصين على ازدهار المعمل لانه بذلك يزيد مجالات العمل امام المزيد من الايدي العاملة ، ويشجع قدوم المصانع الوطنية الى المنطقة مما يساعد على ازدهارها . فما كان منهم الا ان اعلنوا رفضهم للمسؤولين الاجانب فيه ونجحوا في رفع نسبة الانتاج من ٢ – ٥ طن كل ٢٤ ساعة الى ٤٨ – ٥٠ طن كل ٢٤ ساعة .. ومع ذلك كان ارباب العمل يحرصون على الاعلان بانهم يخسرون لتبرير تسريح العمال ، الذين يحصلون على الحد الادنى للاجور .

والمؤامرة التي اعدتها الادارة ضدهم اليوم اصبحت واضحة للعمال الذين لا يتجاوز عددهم ١٤٠ – ١٥٠ عامل اليوم ، بعدما كانت الادارة قد بدأت بتخفيض عددهم منذ عام ١٩٧١ عندما بدأوا بالمطالبة بحقوقهم ، ان الادارة اليوم تهدف الى التخلص من عمالها الحاليين بعدما اصبحوا على درجة من الوعي لشركة حقوقهم المسلوبة ، وعلى درجة من القدرة على العمل المتحد صفا واحدا ، واجبارها على تحقيق بعض مطالبهم ، انها تريد ان تستبدل هؤلاء بمجموعة جديدة من العمال لتضمن لتفسها نصفة سنوات من ممارسة استغلال الايدي العاملة بدرجة من الاسعفار ومن دون امرادات ومطالب .

وتعتمد الادارة في ابتاعها هذا المخطط على دعم اطراف الاقطاع السياسي في المنطقة – الذي حاول الدخول في وساطة بينها وبين العمال ، الا ان العمال رفضوا العرض منذ البداية . كما تعتمد ايضا على دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعيه ان من حيث كونها تقض النظر عن رفض الادارة لعناصر لبنانية ترافق الاجانب للعلم واكتساب الخبرة (كما ينص القانون اللبناني) ومن حيث امتناعها الى اليوم عن اعطاء رخصة انشاء نقابة لعمال « ماليبان » ، الذين تقدموا اليها بطلب رخصة انشائها في ١٩٧٠/٤/٢ ، وتحت رقم ١٨٨٠/٤ ، وهي محتجزة في ادراج المدير العام عباس فرحات . مع العلم هنا ، بان قانون العمل اللبناني ينص صراحة على انه من حق كل مصنع تتعدى العاملون فيه ٦٠ عاملا ، ان يشكل نقابة !

لقد طالب العمال المسؤولين بوضع اليد على هذا المعمل ، وبان ينظر المسؤولون في الدولة ، في حقوق عماله ، ولكن من دون استجابة احد .

ونبين لهم بان وساطة وزارة العمل ما هي الا مساومة على حقوق العمال وليس لحل مشكلتهم مع الادارة برغم ان مطالبهم حبوبه واساسية ، وتدخل ضمن نصوص قانون العمل اللبناني .

وقد توجه عمال « ماليبان » بنداء الى العمال اللبنانيين ، والى عمال البقاع بصوره خاصة ، لدعمهم في اضرابهم ولمساعدتهم للاستمرار في الاضراب الى حين تحقيق مطالبهم ، لانهم بمطلبهم ان لم يكن كلهم ، غير قادرون على الاستمرار في الاضراب من دون مساندة مادية اضافة الى المساندة المعنوية . وهذا في الواقع ما تراهن عليه الادارة والجهات اللبنانية المعنية المواطئة معها ضدهم .

(أ ب ر)

معركة طلاب الجامعة اللبنانية هي معركة الجماهير الكادحة

دخل طلاب الجامعة اللبنانية ، منذ كتابة هذا المقال ، يومهم الخامس والاربعين في الاضراب الذي بشنونه من اجل جامعة وطنية ، تشكل منطلقا لاحداث تغييرات اساسية في النظام اللبناني وفي الاسس التي بني عليها هذا النظام .

واذا كانت مطالب الجامعة اللبنانية وطلابها هي دخول الفئات الكادحة في كل مجالات التعليم والوظائف ، واذا كانت هذه المطالب التي تتلخص في المرحلة الحالية ببناء كلية هندسة بفروع متعددة وكلية زراعة مع منح وطنية، وتغيير بعض البرامج ، قد لاقت تجاوبا في كل صفوف الحركة الطلابية في لبنان ، فان القوى والهيئات الشعبية والاحزاب قد اخذت تشعر بخطر تمييع قضية الجامعة اللبنانية وبالمخطط الذي تعده القوى الاحتكارية الحاكمة في هذا البلد لسحق المطالب وتمييعها بالوعود والقمع والتسويف .

فاذا رجعنا الى قضية الجامعة اللبنانية ، نرى كيف كانت الدولة منذ سنتين وسنين تميع المطالب وتملأ الدنيا بالوعود وبالكلام المعسول في بعض الصحف المأجورة وفي وسائل الاعلام الخاصة : ففي الحكومات التي سبقت حكومة سلام (ونعود هنا الى سنة ١٩٦٣) عندما كان الاسعد وزيرا للتربية ، رفضت الدولة تقوية الجامعة اللبنانية وتعزيز دورها في البناء الداخلي، وبعد ذلك في حكومات كرامي وعبدالله اليافي ، عندما كان الزين وابو خاطر وزيرين للتربية ارفضت الدولة الطلاب تشييد البناء الفخم ، اي كلية العلوم ، الى اصبحت فيما بعد مزارا للسياح والاجانب للدليل على ما تقوم به الدولة من انماء داخلي ، ولكنها تناست وضع الجامعة اللبنانية ككل من كلية التربية الى كلية الاداب التي لا تصلح لاي شيء ، الى كلية الفنون الجميلة التي لا تصلح زريبة لسيارات رئيس الحكومة ، الى كليات ادارة الاعلام والصحافة المعششة في ضواحي مدينة بيروت ، والى عدم وجود الكليات الاساسية لهذه الجامعة ، اي الكليات الطبيعية ..

واذا كان السبب الحقيقي في عدم رد الدولة على مطالب الطلاب وعلى رفض كل ما تعدوا به هو انفاذ المسؤولين في الخضوع الى مطالب اقتصاد الخدمات ، وبالتالي ربط مناهج التعليم والتربية باهداف الاقتصاد اللبناني المخصص في مجالات التجارة والسياحة والخدمات التي لا تهم بتخريج مهندسين ولا تحتاج الى كليات تطبيقية فان ذلك موجه عمليا ضد كافة القطاعات الشعبية والجماهيرية التي تزلت الى الشارع نهار الثلاثاء الماضي في مظاهرة شعبية تأييدا لمطالب الجامعة اللبنانية .

وسبق تحركات القوى الوطنية والهيئات النقابية والشعبية اجتماعات مواصلة دعت اليها جمعية مخرجي المقاصد ، وصدر عن ذلك بيانات عديدة تدعو القوى الشعبية الكادحة الى تتناولها مطالب الجامعة اللبنانية مباشرة للنزول الى الشوارع تأييدا للمطالب الطلابية واستنكارا لرفض الحكومة الالتزام بتنفيذ هذه المطالب وهو الرفض الذي كشف حقيقة السياسة التعليمية الرسمية المناقضة لبدا تطوير الجامعة والبرامج ولمطلب ديمومة رفراطية التعليم والخاضعة لوصاية الاحتكارات الثقافية الاجنبية التي تشكل خنق الجامعة اللبنانية احد اهدافها الرئيسية .

والجديد في مطالب الجامعة انها لم تقدم اعتباطيا بل جاءت وليدة دراسات متعددة قامت بها مجموعة من الاساتذة والطلاب ، رغم كون هذا العمل منوط بوزارة التصميم وبمجلس البحوث والتخطيط ، ولكن الوعود ظلت وعودا ، وموقف وزير التربية – اي الدولة – لم يكن الا لتمييع القضايا ، فوزير التربية يقول ان المطالب هذه يجب درسها في اطار اصلاح وضع الجامعة اللبنانية ، وما زال يردد هذا القول منذ استلامه مهمات وزارته دون ان يحقق شيئا ، وتجربة الاساتذة الذين اضربوا من اجل مطالب مشروعة ومحقة ، وكذا المهنيين والتانويين ، هي تجارب تدل على كمية تمييع القضايا في اطار من الوعود والسوسفات ، فهذه الدولة رضخت لمطالب الاحتكار والتجار والسماسرة في الفاء الرسوم ١٩٤٢ ، وفي اقصاء وزير الصحة امل بيطار اكراما لجوبهم وجوب المتنفعين ، ولم تستعمل الا العصا واعياب البنادق مع الذين يطالبون بتعزيز الجامعة اللبنانية . والمثل الاكيد لتسويف الدولة ولوقوفها من المطالب ، هو ما فعلته قبل ان يعلن طلاب الجامعة اللبنانية اضرابهم ، عندما قدموا مشروع كلية الهندسة والمنح الوطنية الى لجنة من وزارة التربية التي وافقت عليه ثم الى نقابة المهندسين والى وزارة التصميم التي صدقت عليه ايضا وقبله وزير التربية ايضا، لكن مجلس الوزراء رفض المشروع مندرعا بشتى الاعذار التقليدية ..

وبأتي بعد هذا كله لجوء الحكومة الى اساليب القمع الوحشي مع الطلاب في مناطق عديدة ، وفي مرات متعددة في عاليه ، وقرب الاونيسكو ، وفي طرابلس ، متهزة فرصة انشغال الرأي اللبناني في الانتخابات لاخفاء كل تحرك فعلي بتدجيل اعلامي واسع في بعض الصحف المشبوهة وفي وسائل الاعلام الرسمية والخاصة .

ومن اواخر ردود الوزير ، رسالة بعثها الى مجلس الجامعة اللبنانية يوافق فيها على مذكرة كان بعثها المجلس اليه ، المجلس الذي يضم بين اعضائه مندوبين عن الطلاب في الجامعة . ولكن رسالة الوزير ، التي تبعد عن كل تأكيد بان هذه المشاريع ستسمم وستحقق بظل رسالة في سلسلة التأكيدات التي تعهد بها الدولة ثم نكث بها . والذي يرده الطلاب يتلخص بأن يعهر الطلاب على مشاريع مدروسة مخططه هي مطالبهم ولا تحتاج ابدا الى مجلس تخطيط ، ولا الى الفذلكات التي سمعها مندوبو الاحزاب والهيئات في نادي مخرجي المقاصد .

وتظل القضية قضية السياسة التعليمية التي تنهجها الدولة ، السياسة التي لا توفر ديمقراطية العلم ولا ديمقراطية العمل ، السياسة التي تساعد بشكل خطر في ضرب الطلاب وقمعهم : ان قمع الطلاب في الجامعة اللبنانية خصوصا هو قمع الحركة الجماهيرية الكادحة التي تبحث عن لقمة العيش الكريم ، وهو قمع لكل المطالبين بثقافة وطنية واضحة ، لا ثقافة استعمار واحتكار ترسد نصفة قضية الجامعة اللبنانية ومطالبها .

الجماهير اللبنانية تؤيد الطلاب

في مسيرة شعبية ضخمة دعت اليها الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية ، والجمعيات والاتحادات ، عبرت الجماهير اللبنانية عن استنكارها لاساليب السلطة في مواجهة مطالب طلاب الجامعة اللبنانية ولقد سار في المظاهرة التي انطلقت بعد ظهر الثلاثاء ١٩٧٢/٤/٢٥ من امام مبنى كلية التربية الى ساحة النجمة ، اكثر من ٢٠ الف شخص . والجدير بالذكر ان اعدادا كبيرة قد التحقت بالمسيرة وهي في طريقها عبر شارع فردان ، من بينها الكثير من العمال الذين كانوا في تلك المنطقة .